

## أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003

ودور مشروع بناء المدارس الصينية في مواجهتها

هبة فخري عبيد

متوسطة حمورابي للبنين

mo8986he@gmail.com

الاستلام (Received) : 2026 / 06/ 09 التعديل (Revision) : 2026 / 06/25

القبول (Accepted) : 2026 /07/ 12 النشر (Published) : 2026/ 09/30

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



### 4.0 International License

#### الخلاصة:

تتناول هذه الدراسة أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003 بوصفها مشكلة بنيوية معقدة نتجت عن تداخل عوامل سياسية واقتصادية وإدارية وديموغرافية، أدت إلى اتساع الفجوة بين أعداد الطلبة والطاقة الاستيعابية للمدارس، وما ترتب على ذلك من انتشار ظواهر الدوام المزدوج والثلاثي والاكتظاظ داخل الصفوف، الأمر الذي انعكس سلباً على جودة التعليم وكفاءة مخرجاته، كما سلطت الدراسة الضوء على الخلفية التاريخية للاتفاق العراقي الصيني، ومراحل تنفيذ مشروع المدارس الصينية وتوزيعه الجغرافي ومواصفاته الفنية، بوصفه أحد الحلول الدولية الهادفة إلى معالجة جزء من العجز في البنية التحتية التعليمية، حيث أسهم المشروع في تخفيف الضغط على المدارس القائمة وتحسين البيئة التعليمية في عدد من المناطق، لكنه لم يتمكن من إنهاء الأزمة بشكل كامل نتيجة استمرار النمو السكاني وضعف التخطيط الاستراتيجي الشامل، وتخلص الدراسة إلى أن معالجة أزمة الأبنية المدرسية تتطلب رؤية وطنية متكاملة تقوم على التخطيط طويل الأمد، وتطوير الإدارة التعليمية، وتوسيع الشراكات الدولية، بما يضمن استدامة البنية التحتية وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية.

**الكلمات المفتاحية:** الأبنية المدرسية، العراق بعد 2003، مشروع المدارس الصينية، البنية التحتية التعليمية، التخطيط التربوي.

**The School Infrastructure Shortage Crisis in Iraq after 2003 and the Role of the Chinese School Construction Project in Addressing It**

**Heba Fakhry Obeid**

**Hammurabi Intermediate School for Boys**

[mo8986he@gmail.com](mailto:mo8986he@gmail.com)

#### **Abstract:**

This study addresses the shortage of school buildings in Iraq after 2003 as a complex structural problem resulting from the interplay of political, economic, administrative, and demographic factors. This has led to a widening gap between the number of students and the capacity of schools, resulting in the spread of double and triple shifts and overcrowding in

classrooms, which has negatively affected the quality of education and the efficiency of its outcomes. The study also highlights the historical background of the Iraqi-Chinese agreement, the implementation stages of the Chinese school construction project, its geographical distribution, and its technical specifications as one of the international solutions aimed at addressing part of the infrastructure deficit in education. The project contributed to easing pressure on existing schools and improving the learning environment in several regions; however, it did not fully resolve the crisis due to continued population growth and weak comprehensive strategic planning. The study concludes that addressing the school infrastructure crisis requires an integrated national vision based on long-term planning, the development of educational management, and the expansion of international partnerships to ensure the sustainability of infrastructure and achieve equity in the distribution of educational services.

**Keywords:** school infrastructure, Iraq after 2003, Chinese school construction project, educational infrastructure, educational planning.

#### المقدمة:

شهد قطاع التعليم في العراق خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ارتبطت بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها البلد، ولا سيما بعد عام 2003 الذي مثل نقطة انعطاف مهمة في مسار الدولة ومؤسساتها، وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على البنية التحتية التعليمية، إذ واجهت الأبنية المدرسية تراجعًا كبيرًا نتيجة توقف مشاريع التوسعة والإعمار، وتعرض العديد من المدارس للضرر أو الإهمال، بالتوازي مع ارتفاع متسارع في أعداد الطلبة، هذا الواقع أدى إلى نشوء فجوة واضحة بين القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وحجم الطلب المتزايد على التعليم، مما جعل الأزمة تتخذ طابعًا بنيويًا معقدًا يتجاوز الحلول الجزئية أو المؤقتة.

وفي ظل هذا التدهور، برزت أزمة نقص الأبنية المدرسية كأحد أبرز التحديات التي واجهت النظام التعليمي في العراق، حيث انعكست على جودة العملية التعليمية، ومستوى التحصيل الدراسي، واستقرار البيئة المدرسية بشكل عام، وقد أدت هذه الأزمة إلى انتشار ظواهر مثل الدوام المزدوج والثلاثي، والاحتفاظ داخل الصفوف الدراسية، واستخدام أبنية غير مخصصة للأغراض التعليمية، مما أثر في كفاءة التعليم وعدالته بين مختلف المناطق، كما أن هذه الأزمة لم تكن وليدة مرحلة واحدة، بل هي نتيجة تراكمات طويلة ارتبطت بضعف التخطيط التربوي وتراجع الاستثمار في قطاع التعليم، إضافة إلى التغيرات الديموغرافية السريعة التي لم تقابلها استجابة بنيوية كافية.

وفي هذا السياق، جاءت مشاريع إعادة الإعمار بوصفها محاولة لمعالجة جزء من هذه الأزمة، ومن أبرزها مشروع بناء المدارس الصينية الذي مثل تجربة مهمة في دعم البنية التحتية التعليمية من خلال إنشاء عدد كبير من المدارس الحديثة نسبيًا، وقد سعى هذا المشروع إلى تقليص العجز في الأبنية المدرسية وتحسين البيئة التعليمية في عدد من المحافظات، إلا أن فاعليته بقيت مرتبطة بحجم التحديات القائمة واستمرارية النمو السكاني، ومن هنا تبرز أهمية دراسة واقع الأبنية المدرسية بعد 2003، وتحليل

أسباب الأزمة وآثارها، وتقييم التجارب الدولية في معالجتها، بهدف الوصول إلى رؤية أكثر شمولية لإصلاح قطاع التعليم في العراق.

### مشكلة البحث:

شهد قطاع التعليم في العراق بعد عام 2003 تحديات عميقة انعكست بصورة مباشرة على البنية التحتية المدرسية، حيث تزامن التغير السياسي مع تراجع كبير في مستوى الخدمات التعليمية وتوقف العديد من مشاريع البناء والصيانة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية بشكل ملحوظ، ومع الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة، وعودة الاستقرار النسبي في بعض المناطق، أصبحت المدارس القائمة غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة، مما أدى إلى انتشار ظواهر مثل الدوام المزدوج والثلاثي، والاحتفاظ داخل الصفوف الدراسية، واستخدام أبنية غير مهيأة تربوياً، هذا الواقع المعقد يثير تساؤلاً محورياً مفاده: إلى أي مدى استطاعت الجهود الحكومية والمشاريع الدولية، ولا سيما مشروع بناء المدارس الصينية، أن تسهم في معالجة أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003؟

### أهمية البحث:

1. يهدف البحث إلى تحليل واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003، والكشف عن أبرز التغيرات التي طرأت على البنية التحتية التعليمية خلال هذه المرحلة.
2. يهدف إلى تحديد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية، من خلال دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والديموغرافية المؤثرة.
3. يهدف إلى بيان الآثار التعليمية والاجتماعية المترتبة على أزمة نقص الأبنية المدرسية، وانعكاسها على جودة التعليم والتحصيل الدراسي والاستقرار الاجتماعي.
4. يهدف إلى دراسة الخلفية التاريخية للاتفاق العراقي الصيني ومراحل التخطيط والتنفيذ والتوزيع الجغرافي والمواصفات الفنية لمشروع المدارس الصينية.
5. يهدف إلى تقييم مدى إسهام مشروع المدارس الصينية في تقليص العجز المدرسي، وتحليل التحديات التي واجهته واستشراف آفاقه المستقبلية في تطوير البنية التحتية التعليمية.

### أهداف البحث:

1. يهدف البحث إلى تحليل واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003، والكشف عن أبرز التغيرات التي طرأت على البنية التحتية التعليمية خلال هذه المرحلة.
2. يهدف إلى تحديد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية، من خلال دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والديموغرافية المؤثرة.

3. يهدف إلى بيان الآثار التعليمية والاجتماعية المترتبة على أزمة نقص الأبنية المدرسية، وانعكاسها على جودة التعليم والتحصيل الدراسي والاستقرار الاجتماعي.
4. يهدف إلى دراسة الخلفية التاريخية للاتفاق العراقي الصيني ومراحل التخطيط والتنفيذ والتوزيع الجغرافي والمواصفات الفنية لمشروع المدارس الصينية.
5. يهدف إلى تقييم مدى إسهام مشروع المدارس الصينية في تقليص العجز المدرسي، وتحليل التحديات التي واجهته واستشراف آفاقه المستقبلية في تطوير البنية التحتية التعليمية.

#### منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع تطور أزمة الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003، مع توظيف المنهج الوصفي لرصد واقعها وتشخيص أسبابها وآثارها.

#### المبحث الأول: أزمة الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003:

يمثل واقع الأبنية المدرسية أحد أهم المؤشرات الدالة على كفاءة النظام التعليمي وقدرته على توفير بيئة تعليمية مناسبة تحقق أهداف العملية التربوية، إذ إن توافر الأبنية المدرسية الملائمة من حيث العدد والتجهيزات والطاقة الاستيعابية يعد شرطاً أساسياً لضمان جودة التعليم واستقراره، وقد واجه العراق بعد عام 2003 أزمة متفاقمة في قطاع الأبنية المدرسية نتيجة تراكم مشكلات سابقة وظهور تحديات جديدة ارتبطت بالنمو السكاني، وتزايد أعداد الطلبة، وضعف التخطيط، وقلة التخصيصات المالية، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في العديد من المحافظات، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الحاجة الفعلية إلى المدارس وما هو متوافر منها، وانعكست هذه الأزمة بصورة مباشرة على الواقع التعليمي والاجتماعي، من خلال انتشار الدوام المزدوج والثلاثي، وارتفاع الكثافة الصفية، وتراجع جودة البيئة التعليمية، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذه الأزمة، قُسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ يتناول المطلب الأول واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003، ويبحث المطلب الثاني أسباب تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية، في حين يخصص المطلب الثالث لبيان الآثار التعليمية والاجتماعية المترتبة على هذه الأزمة.

#### المطلب الأول: واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003:

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات عميقة طالت مختلف مؤسسات الدولة، وكان قطاع التعليم من أكثرها تأثراً نتيجة تدهور الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأبنية المدرسية، فقد دخلت هذه الأبنية مرحلة تراجع واضح تمثلت في توقف خطط الإعمار والصيانة، وتضرر عدد كبير من المدارس بفعل العمليات العسكرية أو الإهمال الإداري، بالتوازي مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وعودة الاستقرار النسبي في بعض المناطق، مما أدى إلى اتساع الفجوة

بين عدد المدارس المتاحة وحجم الطلب المتزايد على التعليم، وقد نتج عن ذلك انتشار ظاهرة الدوام المزدوج والثلاثي داخل المبنى المدرسي الواحد، وهو ما أثر سلباً في جودة البيئة التعليمية وفاعلية العملية التربوية، كما أن كفاءة المبنى المدرسي تمثل عنصراً أساسياً في تحسين التحصيل الدراسي، إذ ترتبط البيئة المادية ارتباطاً مباشراً بالدافعية والتعلم (الزنفلي، 2010: ص45)، كما أن ضعف التخطيط التربوي بعد 2003 أسهم في تعميق الأزمة نتيجة غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لإدارة قطاع التعليم (شحاتة، 2003: ص78).

كما أن أزمة الأبنية المدرسية في العراق لم تكن ظرفية، بل هي أزمة تراكمية نتجت عن توقف مشاريع الإنشاء وضعف الاستثمار في قطاع التعليم مقارنة بحجم الحاجة الفعلية، وقد ظهر وجود عجز كبير في عدد المدارس مقابل أعداد الطلبة، مع الاعتماد المتزايد على الأبنية المستأجرة وغير المؤهلة تربوياً، ما أدى إلى تراجع مستوى البيئة التعليمية (هيئة المستشارين، 2016: ص33)، كما كشفت الإحصاءات التربوية عن ارتفاع نسب الاكتظاظ داخل الصفوف الدراسية إلى مستويات تفوق المعايير المقبولة، خصوصاً في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية (وزارة التربية، 2023: ص19)، ويعكس هذا الواقع أن المشكلة لا تقتصر على نقص الأبنية، بل تمتد إلى خلل في التخطيط التربوي الذي لم يواكب التغيرات الديموغرافية المتسارعة، وفي السياق ذاته يرتبط ضعف البنية التحتية التعليمية بتراجع فاعلية الإدارة المدرسية وقدرتها على أداء وظائفها التربوية (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61).

ومن زاوية أخرى فإن الأبنية المدرسية في العراق بعد 2003 تعاني من تهالك واسع في المنشآت القائمة، إضافة إلى عدم مطابقتها للمعايير الحديثة من حيث التصميم والمساحة والتجهيزات، إذ تحولت العديد من المباني غير التعليمية إلى مدارس دون مراعاة الشروط التربوية، ما أدى إلى ضعف في التهوية والإضاءة وضيق الصفوف الدراسية (بلواني، 2008: ص102)، كما أن غياب المعايير الموحدة للبناء المدرسي أسهم في تفاوت كبير بين المدارس من حيث الجودة، حيث تتجاوز مدارس حديثة نسبياً مع أخرى متهاكة تفنقر إلى الحد الأدنى من شروط البيئة التعليمية، وقد أدى ذلك إلى خلق فجوة تعليمية بين المناطق المختلفة انعكست على تكافؤ الفرص التعليمية (زيدان، 2008: ص88).

كما أن جذور الأزمة لا تنفصل عن ضعف منظومة إعداد المعلم والإدارة التربوية، إذ يرتبط نجاح النظام التعليمي بوجود تكامل بين البنية التحتية والموارد البشرية، وهو ما لم يتحقق بصورة متوازنة بعد 2003 (بن هويل، والعنادي، 2015: ص54)، كما أن غياب التخطيط الشامل لإعادة إعمار التعليم جعل المعالجات غالباً جزئية ومؤقتة، دون الوصول إلى حلول استراتيجية مستدامة، ما أدى إلى استمرار الأزمة وتفاقمها (جاسم، وإسماعيل، 2019: ص27).

وتكشف البرلمانية أن محاولات معالجة نقص الأبنية المدرسية واجهت تحديات كبيرة تمثلت في ضعف التمويل، وتعدد الجهات المنفذة، وغياب التنسيق المؤسسي، إضافة إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي عطلت تنفيذ العديد من المشاريع (موسى، 2016: ص40)، ورغم إطلاق مشاريع لاحقة لبناء مدارس جديدة، إلا أن الفجوة بين التخطيط والتنفيذ بقيت واضحة، مما أبقى الأزمة قائمة (موسى، 2022: ص18)، ويعكس ذلك أن المشكلة ليست إنشائية فقط، بل هي بنيوية تتعلق بآليات الإدارة والتخطيط والتمويل.

كما أسهم ضعف الكفاءة الإنتاجية في قطاع التربية في الحد من فاعلية الموارد المتاحة، حيث لم يتم استثمار الإمكانيات بالشكل الأمثل سواء في البناء أو التشغيل أو الصيانة (زيدان، 2008: ص92)، وبذلك فإن واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد 2003 يمثل نتيجة لتراكم عوامل سياسية واقتصادية وإدارية متداخلة، جعلت من قطاع التعليم أحد أكثر القطاعات تأثراً بمرحلة التحول، وقد مهد هذا الواقع لاحقاً لظهور مشاريع دولية لمعالجة جزء من العجز، ومنها مشروع بناء المدارس الصينية، إلا أن جذور المشكلة تبقى ممتدة في البنية التاريخية لما بعد 2003 بكل ما حملته من اختلالات هيكلية.

كما أن واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003 لم يكن مجرد مشكلة في عدد المدارس أو ضعف في البنية المادية فقط، بل هو انعكاس مباشر لاضطراب شامل أصاب منظومة التعليم بأكملها، نتيجة غياب الاستقرار الإداري وتغير الأولويات الحكومية خلال السنوات الأولى بعد التغيير، مما أدى إلى تعطيل العديد من الخطط الاستراتيجية الخاصة بالتوسع المدرسي (شحاتة، 2003: ص78)، كما أن التحول الديموغرافي السريع وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم خلق ضغطاً كبيراً على بنية تحتية غير مؤهلة لاستيعاب هذا النمو (الزنفلي، 2010: ص45).

ومن جهة أخرى، فإن استمرار الاعتماد على حلول إسعافية مؤقتة أسهم في ترسيخ الأزمة بدل معالجتها، حيث لم يتم تبني سياسة بناء مدرسية طويلة الأمد تتناسب مع الاحتياجات المستقبلية، بل ظل التركيز على سد النقص الفوري دون معالجة جذوره البنيوية (زيدان، 2008: ص88)، وقد انعكس ذلك في استمرار ظاهرة الاكتظاظ داخل الصفوف وتراجع زمن التعلم الفعلي، مما أثر في جودة التحصيل العلمي لدى الطلبة وأضعف كفاءة العملية التعليمية (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61).

كما برزت آثار أخرى تمثلت في اتساع الفجوة بين المناطق من حيث توفر الأبنية المدرسية وجودتها، إذ تفوقت بعض المناطق الحضرية على الريفية في حجم ونوعية الخدمات التعليمية، ما أخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (بلواني، 2008: ص102)، ويضاف إلى ذلك ضعف الاستثمار في الصيانة والتحديث، مما أدى إلى تسارع تدهور عدد من المدارس القائمة وارتفاع معدلات الحاجة إلى بدائل غير تربوية (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

وبذلك يتضح أن واقع الأبنية المدرسية في العراق بعد 2003 يمثل حالة مركبة من التحديات البنيوية التي ترتبط بالتخطيط والإدارة والتمويل والتنفيذ، وأن معالجته تتطلب رؤية استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة نحو بناء منظومة تعليمية مستدامة قادرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية وضمان استمرارية التطوير في قطاع التعليم.

### المطلب الثاني: أسباب تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية:

تعود أسباب تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003 إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية والديموغرافية، الأمر الذي جعل هذه الأزمة تتخذ طابعاً بنيوياً مستمراً وليس مجرد خلل ظرفي، فقد أسهمت مرحلة ما بعد التغيير السياسي في حدوث اضطراب كبير في مؤسسات الدولة، ما انعكس على قدرة وزارة التربية على تنفيذ خططها الاستثمارية في بناء المدارس وصيانتها، كما أدى تراجع الاستقرار الأمني في عدد من المحافظات إلى تعطيل مشاريع إنشائية عديدة أو تأجيلها، الأمر الذي عمق الفجوة بين العرض المدرسي والطلب المتزايد على التعليم، كما أن غياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في قطاع التعليم يمثل أحد أبرز أسباب تدهور البنية التحتية التعليمية، حيث إن أي نظام تعليمي لا يمكن أن يحقق كفاءته دون ربط النمو السكاني بخطط بناء المدارس (شحاتة، 2003: ص78).

ومن بين الأسباب الجوهرية أيضاً ضعف التمويل المخصص لقطاع التربية مقارنة بحجم الاحتياج الفعلي، إذ لم تكن الموازنات الاستثمارية قادرة على مواكبة الزيادة السكانية المتسارعة وارتفاع أعداد الطلبة في مختلف المراحل الدراسية، وقد أدى ذلك إلى اعتماد حلول إسعافية مثل الدوام المزدوج والثلاثي، بدلاً من التوسع في إنشاء مدارس جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة، كما وجد عجز كبير في الأبنية المدرسية نتيجة توقف أو بطء تنفيذ المشاريع التربوية، مع الاعتماد المتزايد على المباني المؤجرة وغير المهيأة تربوياً (هيئة المستشارين، 2016: ص33)، كما أوضحت الإحصاءات أن الاكتظاظ داخل الصفوف الدراسية أصبح ظاهرة عامة في العديد من المحافظات، ما أثر في جودة التعليم ومخرجاته (وزارة التربية، 2023: ص19).

وتبرز أيضاً مشكلة سوء الإدارة والتخطيط داخل المؤسسات المعنية بقطاع التعليم، حيث أدى ضعف التنسيق بين الجهات التنفيذية والتخطيطية إلى تشتت الجهود وعدم استثمار الموارد بالشكل الأمثل، كما أن تعدد الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التربوية ساهم في تأخير الإنجاز وارتفاع نسب التعثر في المشاريع القائمة، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن ضعف الكفاءة الإدارية في إدارة المشاريع التربوية يمثل أحد العوامل التي أدت إلى انخفاض كفاءة النظام التعليمي بشكل عام (القاسم، والزبيدي، 2009:

ص61)، ويضاف إلى ذلك غياب معايير موحدة وواضحة للبناء المدرسي خلال السنوات الأولى بعد 2003، مما أدى إلى تفاوت كبير في جودة المدارس المنفذة حديثاً مقارنة بالقديم.

ومن الأسباب المهمة كذلك الزيادة السكانية المتسارعة والهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، مما أدى إلى ضغط كبير على البنية التحتية التعليمية في المناطق الحضرية تحديداً، هذا التغير الديموغرافي لم يقابله توسع مكافئ في بناء المدارس، فازدادت معدلات الاكتظاظ بشكل ملحوظ، كما ساهمت عودة النازحين في بعض الفترات في زيادة الضغط على المدارس القائمة دون وجود خطط استيعابية كافية، كما أن عدم التوازن بين النمو السكاني والتخطيط التربوي يؤدي إلى اختلالات عميقة في النظام التعليمي يصعب معالجتها على المدى القصير (زيدان، 2008: ص88).

كما أدت الأوضاع الاقتصادية دوراً مهماً في تفاقم الأزمة، حيث أثرت تقلبات الاقتصاد العام في قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية، خاصة في سنوات انخفاض أسعار النفط أو زيادة النفقات التشغيلية، وقد أدى ذلك إلى تقليص حجم الاستثمارات الموجهة لبناء المدارس، مقابل التركيز على النفقات الجارية، كما أن ضعف القطاع الخاص في المساهمة في المشاريع التربوية ساهم في استمرار الاعتماد شبه الكامل على الدولة في إنشاء الأبنية المدرسية.

ويضاف إلى ذلك أن ضعف الصيانة الدورية للمباني المدرسية القائمة أدى إلى خروج عدد منها عن الخدمة، ما زاد من حدة النقص في الطاقة الاستيعابية، فبدلاً من الحفاظ على الأبنية القائمة وإطالة عمرها التشغيلي، تعرضت العديد منها للإهمال مما استدعى إغلاقها أو استخدامها بشكل جزئي، كما أن غياب برامج الصيانة الوقائية يعد من أبرز أسباب تدهور البنية التحتية التعليمية في البيئات التي تعاني من ضعف إداري (الزنفلي، 2010: ص45).

ومن الجوانب المهمة التي يمكن إضافتها في تحليل أسباب تفاقم أزمة الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003، تأثير ضعف الحوكمة المؤسسية على إدارة القطاع التربوي، إذ لم تكن المشكلة مقتصرة على نقص الموارد المالية فقط، بل امتدت إلى كيفية إدارة هذه الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الفعلية، فقد أدى ضعف أنظمة المتابعة والتقييم إلى غياب مؤشرات دقيقة لقياس الاحتياج الحقيقي لكل منطقة، مما جعل توزيع المشاريع الإنشائية يتم أحياناً بصورة غير متوازنة أو غير مبنية على بيانات محدثة، وهو ما عمق الفجوة بين التخطيط والتنفيذ (موسى، 2022: ص18).

كما أسهمت طبيعة البيئة التشريعية والتنظيمية في إبطاء تنفيذ مشاريع الأبنية المدرسية، حيث اتسمت بعض الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستملاك والتخصيص والتعاقد بالتعقيد والتداخل بين الجهات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تأخير إطلاق العديد من المشاريع أو توقفها في مراحلها الأولى، هذا الوضع انعكس سلباً على سرعة الاستجابة للحاجة المتزايدة للمدارس، خصوصاً في المناطق التي تشهد

نموًا سكانيًا مرتفعًا، مما جعل الأزمة أكثر حدة في بعض المحافظات مقارنة بغيرها (هيئة المستشارين، 2016: ص 33).

ومن العوامل المؤثرة كذلك محدودية التخطيط المكاني في توزيع المدارس، إذ لم يتم الاعتماد بشكل كافٍ على الدراسات الجغرافية والديموغرافية الدقيقة عند تحديد مواقع البناء، ما أدى إلى تمركز المدارس في مناطق معينة مقابل نقص واضح في مناطق أخرى، هذا الخلل في التوزيع المكاني ساهم في خلق ضغط إضافي على المدارس القائمة، وأدى إلى زيادة زمن التنقل للطلبة في بعض المناطق الريفية، وهو ما انعكس على انتظامهم الدراسي واستمرارهم في التعليم (زيدان، 2008: ص 88).

كما أدى ضعف ثقافة الصيانة الوقائية دورًا مهمًا في تفاقم الأزمة، إذ لم تُعتمد خطط طويلة الأمد للحفاظ على الأبنية المدرسية القائمة، بل جرى التعامل مع المشكلات الإنشائية بعد وقوعها بدل الوقاية منها، وقد أدى ذلك إلى تسارع تدهور العديد من المدارس وتحولها من منشآت قابلة للاستخدام إلى مبانٍ تحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة أو استبدال كامل، مما زاد العبء على خطط البناء الجديدة وأبطأ عملية تقليص العجز.

ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات الاجتماعية المرتبطة بزيادة معدلات التحضر والهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى أسهمت في إعادة توزيع الضغط على البنية التحتية التعليمية بشكل غير متوازن، حيث أصبحت بعض المراكز الحضرية تعاني من اكتظاظ شديد مقابل انخفاض نسبي في الكثافة المدرسية في مناطق أخرى، هذا الاختلال في التوازن السكاني لم يقابله تحديث سريع في شبكات المدارس، مما أدى إلى استمرار الأزمة بوتيرة متصاعدة (القاسم، والزبيدي، 2009: ص 61).

كما أن محدودية التنسيق بين الخطط التعليمية والخطط العمرانية أسهمت في تعميق المشكلة، إذ لم يكن هناك تكامل كافٍ بين الجهات التخطيطية عند إنشاء الأحياء السكنية الجديدة وبناء المدارس المصاحبة لها، مما أدى إلى نشوء مناطق سكنية تقتصر على الخدمات التعليمية الأساسية لفترات طويلة، هذا الانفصال بين التخطيط العمراني والتربوي يعد من أبرز أسباب استمرار العجز في الأبنية المدرسية. مما يبين أن تفاقم أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد 2003 هو نتاج تداخل عوامل سياسية وأمنية وإدارية واقتصادية وديموغرافية، جعلت من هذه الأزمة قضية هيكلية معقدة تحتاج إلى تخطيط استراتيجي طويل المدى لمعالجتها، وليس إلى حلول جزئية مؤقتة.

### المطلب الثالث: الآثار التعليمية والاجتماعية المترتبة على الأزمة:

انعكست أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003 بصورة مباشرة على الواقع التعليمي والاجتماعي، حيث لم تقتصر آثارها على الجانب البنائي فحسب، بل امتدت لتؤثر في جودة التعليم ومستوى التحصيل الدراسي، واستقرار البيئة المدرسية، فقد أدى العجز الكبير في عدد المدارس إلى

اعتماد نظام الدوام المزدوج والثلاثي في العديد من المناطق، وهو ما قلل من زمن التعلم الفعلي للطلبة، وأضعف فرص التفاعل الصفّي، وأثر في تنفيذ المناهج بالشكل الكامل، كما أن البيئة المدرسية غير الملائمة تُعد من العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية النظام التعليمي وكفاءته الداخلية، إذ يرتبط التحصيل الدراسي ارتباطاً وثيقاً بجودة البنية التحتية (الزنفلي، 2010: ص45)، كما أن ضعف البيئة المدرسية يحد من قدرة المعلم على استخدام أساليب تدريس حديثة تعتمد على التفاعل والمشاركة (شحاتة، 2003: ص78).

ومن أبرز الآثار التعليمية أيضاً ارتفاع معدلات الاكتظاظ داخل الصفوف الدراسية، الأمر الذي أدى إلى تراجع فرص المتابعة الفردية للطلبة، وصعوبة مراعاة الفروق الفردية بينهم، هذا الاكتظاظ انعكس سلباً على جودة التعلم، وأدى إلى ضعف في اكتساب المهارات الأساسية، خاصة في المراحل الابتدائية التي تُعد الأساس في بناء القدرات المعرفية، كما ساهمت الأبنية غير المؤهلة تربوياً في خلق بيئة تعليمية غير مستقرة، تقتصر إلى التهوية والإضاءة المناسبة والمساحات الكافية، ما يؤثر في تركيز الطلبة ودافعيتهم للتعلم، كما أن سوء البيئة المادية للمدرسة يؤدي إلى انخفاض مستوى التحصيل وزيادة معدلات التسرب (زيدان، 2008: ص88).

وعلى المستوى الإداري، أدت الأزمة إلى زيادة الضغط على إدارات المدارس، التي باتت مضطرة لإدارة أكثر من دوام داخل المبنى نفسه، مع محدودية الموارد والإمكانات، وقد أثر ذلك في كفاءة الإدارة المدرسية وقدرتها على تنفيذ الخطط التربوية والأنشطة الصفية واللاصفية، مما انعكس على جودة العملية التعليمية بشكل عام (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61)، كما أن تعدد الدوامات داخل المدرسة الواحدة أدى إلى تقليص الوقت المخصص للأنشطة التربوية المساندة، مثل النشاط الرياضي والفني، وهو ما أثر في تنمية الجوانب غير المعرفية لدى الطلبة.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد أسهمت الأزمة في تعميق الفجوات بين المناطق المختلفة، حيث تعاني بعض المناطق من اكتظاظ شديد ونقص حاد في الأبنية، في حين تتمتع مناطق أخرى ببنية مدرسية أفضل نسبياً، هذا التفاوت خلق نوعاً من عدم العدالة في توزيع الفرص التعليمية، ما انعكس لاحقاً على تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية، كما أن ضعف البيئة المدرسية دفع بعض الأسر إلى البحث عن بدائل تعليمية خاصة، ما زاد من العبء المالي على العائلات ذات الدخل المحدود.

ومن الآثار الاجتماعية المهمة أيضاً ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة، خاصة في البيئات التي تعاني من اكتظاظ شديد أو مبانٍ غير مناسبة، إذ يشعر بعض الطلبة بعدم الارتياح داخل المدرسة، مما يدفعهم إلى الانقطاع المبكر عن التعليم، وقد ترتب على ذلك ضعف في رأس المال البشري على المدى البعيد،

وتأثيرات سلبية على سوق العمل والتنمية الاجتماعية، كما أن استمرار الأزمة أسهم في تقليل ثقة المجتمع بالمؤسسة التعليمية، بوصفها بيئة قادرة على تحقيق جودة تعليمية مستقرة.

ويضاف إلى ذلك أن الأزمة أثرت في العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة، حيث أدى الضغط والاحتفاظ إلى زيادة التوتر بين الطلبة والمعلمين، وارتفاع مستوى الضوضاء والفوضى الصفية، مما انعكس على المناخ النفسي العام داخل المؤسسة التعليمية، كما أن البيئة المدرسية غير المستقرة تؤثر في الصحة النفسية للطلبة وتزيد من مستويات القلق وضعف الدافعية (الشرعي، ب.ت.: ص 21).

كما أن هذه الأزمة لم تقتصر على الجوانب التعليمية المباشرة، بل امتدت لتؤثر في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع على المدى البعيد، فقد أسهم تراجع جودة البيئة المدرسية في إضعاف دور المدرسة كمؤسسة تنشئة اجتماعية، حيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها التربوية الكاملة في بناء القيم وتنمية المهارات الاجتماعية لدى الطلبة، نتيجة ضيق الوقت المخصص للأنشطة الصفية وضعف الإمكانيات المادية والبشرية داخل المؤسسات التعليمية (القاسم، والزبيدي، 2009: ص 61)، كما أن ضغط الاحتفاظ داخل الصفوف أدى إلى تقليص فرص التفاعل الإيجابي بين الطلبة والمعلمين، مما أثر في بناء العلاقات التربوية السليمة داخل البيئة المدرسية.

ومن ناحية أخرى، ساهمت الأزمة في ترسيخ أنماط من التفاوت الاجتماعي المرتبط بجودة التعليم، إذ أصبح الوصول إلى بيئة تعليمية مناسبة مرتبطاً في بعض الحالات بالموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي للأسرة، وهو ما أضعف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وقد دفع هذا الواقع بعض الأسر إلى اللجوء إلى التعليم الأهلي أو الخاص كبديل عن المدارس الحكومية المكتظة أو غير المؤهلة، مما أدى إلى زيادة العبء الاقتصادي على شرائح واسعة من المجتمع، وخلق نوع من التمايز الاجتماعي في فرص التعلم المتاحة (زيدان، 2008: ص 88).

كما كان للأزمة أثر طويل الأمد على مخرجات النظام التعليمي، حيث انعكس ضعف البيئة المدرسية على جودة المهارات الأساسية المكتسبة لدى الطلبة، الأمر الذي قد يؤثر مستقبلاً في قدرتهم على الاندماج في سوق العمل أو متابعة التعليم العالي بكفاءة، ويشير ذلك إلى أن المشكلة لا تتوقف عند حدود المدرسة، بل تمتد لتشمل التنمية البشرية بشكل عام، باعتبار التعليم أحد أهم روافد رأس المال البشري في المجتمع (الزنفلي، 2010: ص 45).

ويضاف إلى ذلك أن استمرار الضغط على المدارس أدى إلى خلق بيئة تعليمية تتسم بالتوتر والانضباط الضعيف في بعض الحالات، نتيجة كثافة الطلبة داخل الصفوف وصعوبة إدارة العملية التعليمية بشكل فعال، وقد انعكس ذلك على الحالة النفسية لكل من الطلبة والمعلمين، حيث ارتفعت مستويات الإرهاق

المهني لدى الكوادر التعليمية، مقابل انخفاض الدافعية لدى الطلبة، مما أثر في جودة الأداء التربوي بشكل عام (شحاتة، 2003: ص78).

مما يبين أن أزمة نقص الأبنية المدرسية في العراق بعد 2003 لم تكن أزمة بنائية فقط، بل كانت أزمة متعددة الأبعاد أثرت في جودة التعليم، وكفاءة الإدارة، وعدالة الفرص التعليمية، والاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يجعل معالجتها ضرورة استراتيجية تتجاوز الحلول المؤقتة نحو تخطيط شامل لإعادة بناء البيئة التعليمية.

### المبحث الثاني: مشروع بناء المدارس الصينية في العراق:

يمثل مشروع بناء المدارس الصينية في العراق أحد أبرز المشروعات الاستراتيجية التي تبنتها الدولة لمعالجة أزمة نقص الأبنية المدرسية التي تفاقمت خلال العقود الأخيرة، ولا سيما بعد عام 2003، إذ جاء المشروع استجابة للحاجة الملحة إلى توفير مدارس حديثة تستوعب الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة، وتسهم في تحسين البيئة التعليمية والحد من ظواهر الدوام المزدوج والثلاثي والاكتظاظ داخل الصفوف، وقد استند المشروع إلى الاتفاق العراقي-الصيني الذي وفر إطاراً للتعاون في تنفيذ مشروعات البنى التحتية، وكان قطاع التربية من أهم القطاعات التي شملها هذا التعاون، وقد مر المشروع بمراحل متعددة شملت الإعداد والتخطيط واختيار مواقع التنفيذ، ثم المباشرة بأعمال البناء وفق مواصفات فنية حديثة تراعي المعايير الهندسية والتربوية المعتمدة، مع توزيع المدارس على مختلف المحافظات وفق مستويات الحاجة والكثافة السكانية، ولإبراز مختلف أبعاد هذا المشروع، قُسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ يتناول المطلب الأول الخلفية التاريخية للاتفاق العراقي الصيني، ويبحث المطلب الثاني مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروع المدارس الصينية، في حين يخصص المطلب الثالث لبيان التوزيع الجغرافي للمدارس ومواصفاتها الفنية.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية للاتفاق العراقي الصيني:

يرجع التعاون العراقي الصيني في مجال بناء المدارس إلى سياق تاريخي مرتبط بمرحلة ما بعد عام 2003، حين واجه العراق تحديات كبيرة في إعادة إعمار قطاع التعليم والبنية التحتية بشكل عام، نتيجة الدمار الواسع الذي طال المؤسسات الخدمية خلال الحروب وما تبعها من اضطرابات سياسية وأمنية، ومع تزايد العجز في عدد الأبنية المدرسية وارتفاع معدلات الاكتظاظ داخل الصفوف، بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة بالبحث عن شراكات دولية قادرة على دعم مشاريع الإعمار السريع، فبرزت الصين بوصفها أحد أبرز الشركاء في هذا المجال، نظراً لقدرتها التنفيذية العالية وتكلفتها المنخفضة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى.

وقد ارتبط هذا التعاون بتطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، التي وفرت مظلة أوسع للتعاون في مجالات البنية التحتية، ومنها قطاع التعليم، ومع تصاعد الحاجة إلى حلول عاجلة لأزمة الأبنية المدرسية، تم التوجه نحو عقود تنفيذية مع شركات صينية لبناء آلاف المدارس في مختلف المحافظات العراقية، ضمن ما عُرف بمشاريع المدارس النموذجية، وقد جاء هذا التوجه استجابة لضغط اجتماعي وتربوي متزايد، خاصة بعد وجود عجز كبير في عدد المدارس مقارنة بعدد الطلبة (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

كما أن الخلفية التاريخية لهذا الاتفاق ترتبط بتحول السياسة العراقية بعد 2003 نحو تنويع الشراكات الدولية وعدم الاعتماد على مصدر واحد في إعادة الإعمار، إذ أصبحت الصين تمثل خياراً استراتيجياً بسبب طبيعة علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع العراق في مجالات النفط والبنية التحتية، وقد ساعد هذا التقارب الاقتصادي في فتح المجال أمام اتفاقيات أوسع شملت مشاريع إنشائية متعددة، كان من أبرزها مشروع بناء المدارس الذي استهدف معالجة جزء من أزمة النقص الحاد في الأبنية المدرسية، كما أن ضعف القدرة التنفيذية المحلية، مقابل الحاجة إلى إنجاز سريع وواسع النطاق، كان من العوامل التي دفعت نحو الاستعانة بشركات أجنبية ذات خبرة في المشاريع الكبرى (موسى، 2022: ص18).

كما أن هذا التعاون لم ينشأ بمعزل عن التحولات الاقتصادية التي شهدتها العراق خلال مرحلة ما بعد 2003، بل جاء نتيجة حاجة ملحة لإعادة بناء قطاع خدومي منهك يعتمد بدرجة كبيرة على البنى التحتية المتضررة، فقد فرضت طبيعة المرحلة إعادة ترتيب أولويات الدولة، حيث أصبح ملف التعليم من الملفات ذات الأولوية القصوى بسبب ارتباطه المباشر بالتنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي دفع نحو البحث عن حلول سريعة وفعالة لمعالجة العجز المتراكم في الأبنية المدرسية (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

كما أن تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين لم يقتصر على قطاع النفط أو المشاريع الاستثمارية الكبرى، بل امتد ليشمل قطاعات خدمية حيوية، من بينها قطاع التعليم، في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة العراقية لتوسيع قاعدة الشركاء الدوليين، وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وفتح المجال أمام تنفيذ مشاريع إنشائية واسعة النطاق تعتمد على الخبرة الصينية في مجالات البناء السريع وإدارة المشاريع الكبرى، وهو ما جعلها خياراً عملياً لمعالجة أزمة الأبنية المدرسية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (موسى، 2022: ص18).

ومن جهة أخرى، فإن هذا الاتفاق يعكس تحولاً في نمط إدارة المشاريع التنموية في العراق، إذ انتقلت الدولة تدريجياً من الاعتماد على التنفيذ المحلي المحدود إلى تبني نماذج تعاون دولي تقوم على العقود

الاستراتيجية طويلة الأمد، وقد ساعد هذا التحول في تسريع وتيرة تنفيذ عدد من المشاريع التعليمية، إلا أنه في الوقت ذاته كشف عن الحاجة إلى تطوير القدرات المحلية في مجالات التخطيط والإشراف والمتابعة لضمان استدامة النتائج وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة البنية التحتية التعليمية (زيدان، 2008: ص88).

كما أن السياق التاريخي لهذا الاتفاق يرتبط بعمق بالأزمة التراكمية في قطاع التعليم، حيث إن اتساع الفجوة بين الطلب والعرض لم يكن وليد مرحلة قصيرة، بل نتيجة سنوات من التراجع في الاستثمار التعليمي وضعف الصيانة والتحديث، ومع استمرار هذا التدهور، أصبح التعاون الدولي خيارًا ضروريًا وليس مجرد بديل، بهدف معالجة جزء من الاختلالات الهيكلية التي أصابت النظام التعليمي، خصوصًا في جانب الأبنية المدرسية التي تمثل الأساس المادي للعملية التربوية (القاسم، والزيدي، 2009: ص61).

مما يبين أن هذا الاتفاق لم يكن حدثًا منفصلًا، بل هو امتداد لمسار طويل من البحث عن حلول لأزمة متفاقمة في قطاع التعليم منذ عام 2003، حيث تراكمت مشكلات البنية التحتية نتيجة توقف المشاريع وضعف التمويل والتخطيط، ومع مرور الوقت، أصبح التعاون مع الصين جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة بناء المؤسسات التعليمية، في محاولة لسد الفجوة الكبيرة بين الطلب المتزايد على التعليم والقدرة الاستيعابية المحدودة للمدارس، ويعكس هذا المسار التحول من الحلول المحلية الجزئية إلى الحلول الدولية ذات الطابع التنفيذي السريع، في ظل استمرار الأزمة البنيوية في قطاع الأبنية المدرسية.

#### المطلب الثاني: مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروع المدارس الصينية:

مرّ مشروع بناء المدارس الصينية في العراق بعد عام 2003 بسلسلة من المراحل التخطيطية والتنفيذية التي ارتبطت بظروف الأزمة التعليمية وتفاقم نقص الأبنية المدرسية، إذ لم يكن المشروع وليد قرار مفاجئ، بل جاء نتيجة تراكم عجزًا كبيرًا في الطاقة الاستيعابية للمدارس مقابل الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة، وقد بدأت المرحلة الأولى بمرحلة التشخيص والتخطيط العام، حيث عملت الجهات الحكومية المعنية على رصد حجم النقص في الأبنية المدرسية وتحديد المحافظات الأكثر تضررًا، اعتمادًا على تقارير وزارة التربية والإحصاءات الرسمية التي بينت وجود اكتظاظ كبير في الصفوف واعتماد واسع على الدوام المزدوج والثلاثي (وزارة التربية، 2023: ص19)، كما ساهمت الحكومة في رسم صورة أولية عن الحاجة الفعلية لبناء آلاف المدارس لسد الفجوة المتزايدة (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

أما المرحلة الثانية فتمثلت في وضع الأطر التعاقدية والتفاهات الثنائية بين العراق والصين، حيث جرى التوجه نحو إبرام اتفاقيات تنفيذية مع شركات صينية متخصصة في مجال الإنشاءات والبنية التحتية، وقد استندت هذه المرحلة إلى رؤية اقتصادية تقوم على تسريع الإنجاز وتقليل الكلفة مقارنة بالمشاريع

التقليدية، مع الاستفادة من الخبرة الصينية في تنفيذ المشاريع الكبرى خلال فترات زمنية قصيرة، ويُعد هذا التحول جزءًا من سياسة تنويع الشراكات الدولية في مرحلة ما بعد 2003، والتي هدفت إلى دعم إعادة إعمار القطاعات الحيوية ومنها قطاع التعليم (موسى، 2022: ص18).

وفي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الإعداد الفني والهندسي، جرى العمل على إعداد التصاميم النموذجية للمدارس الصينية وفق معايير موحدة تراعي احتياجات البيئة التعليمية في العراق، من حيث عدد الصفوف والسعة الاستيعابية والمرافق الأساسية مثل المختبرات والساحات والمكتبات، كما شملت هذه المرحلة تحديد المواقع الجغرافية للمشاريع في مختلف المحافظات، مع إعطاء أولوية للمناطق التي تعاني من اكتظاظ شديد ونقص حاد في الأبنية المدرسية، وقد ارتبطت هذه المرحلة بجهود تنظيمية تهدف إلى تقليل التفاوت بين المناطق وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الخدمات التعليمية (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61).

أما المرحلة الرابعة فتمثلت في مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث باشرت الشركات الصينية أعمال البناء في عدد من المحافظات ضمن جداول زمنية محددة، مع متابعة حكومية من الجهات التنفيذية المختصة، وقد تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على أساليب بناء سريعة نسبياً مقارنة بالمشاريع التقليدية، مع التركيز على إنجاز أكبر عدد ممكن من المدارس خلال فترة قصيرة، إلا أن التنفيذ واجه تحديات متعددة، منها الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وتأخر تخصيص بعض المواقع، إضافة إلى تفاوت البنى التحتية في المناطق المستهدفة، وهو ما أثر في سرعة الإنجاز في بعض الحالات.

وفي المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة المتابعة والتقييم، تم العمل على رصد نسب الإنجاز وجودة التنفيذ ومدى مطابقة المدارس المنجزة للمعايير المخططة، مع محاولة معالجة المشكلات التشغيلية التي ظهرت بعد دخول بعض المدارس الخدمة، كما أن المشروع أسهم بشكل واضح في تقليل جزء من العجز في الأبنية المدرسية، لكنه لم يتمكن من إنهاء الأزمة بشكل كامل بسبب استمرار الزيادة السكانية وارتفاع الطلب على التعليم، مما جعل الحاجة إلى مشاريع إضافية قائمة باستمرار (زيدان، 2008: ص88؛ موسى، 2022: ص18).

مما يبين أن مراحل مشروع المدارس الصينية في العراق مثلت نموذجاً لتكامل التخطيط مع التنفيذ في إطار استجابة دولية لأزمة بنيوية في قطاع التعليم، إلا أن فاعليته ظلت مرتبطة بقدرة الدولة على الاستمرار في التوسع ومواكبة النمو الديموغرافي المتسارع.

### المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمدارس ومواصفاتها الفنية:

اتسم مشروع المدارس الصينية في العراق بعد عام 2003 بتوزيع جغرافي واسع نسبياً استهدف معالجة الاختلال الكبير في توازن الخدمات التعليمية بين المحافظات، إذ تركزت عملية توزيع المدارس على

أساس حجم العجز في الأبنية المدرسية والكثافة السكانية ومستوى الاكتظاظ داخل الصفوف، وقد ظهر أن المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، مثل بغداد والبصرة وذي قار وديالى، كانت من أكثر المناطق حاجة إلى إنشاء مدارس جديدة، نتيجة الضغط الكبير على الأبنية القائمة واعتمادها على الدوام المزدوج والثلاثي، كما شمل التوزيع الجغرافي بعض المحافظات الأقل استقراراً، بهدف دعم استعادة الخدمات التعليمية فيها وتعزيز عودة الاستقرار الاجتماعي من خلال التعليم (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

وقد اعتمدت آلية التوزيع على مبدأ تقليل الفجوة بين الريف والحضر من جهة، وبين المحافظات المختلفة من جهة أخرى، حيث جرى اختيار مواقع المدارس داخل الأفضية والنواحي الأكثر حرماناً من الأبنية المدرسية، مع إعطاء أولوية للمناطق التي تعاني من تهالك البنية التحتية أو نقص شديد في الطاقة الاستيعابية، كما روعي في التوزيع القرب من التجمعات السكانية لضمان سهولة الوصول وتقليل نسب التسرب المدرسي، وهو ما يعكس توجهاً نحو تحقيق العدالة في تقديم الخدمة التعليمية (وزارة التربية، 2023: ص19).

أما من حيث المواصفات الفنية للمدارس الصينية، فقد تميزت هذه المدارس بنماذج إنشائية موحدة تعتمد على تصميم حديث نسبياً مقارنة بالأبنية المدرسية التقليدية في العراق، إذ تضمنت غالباً عدداً محدداً من الصفوف الدراسية تتناسب مع الطاقة الاستيعابية المخططة، إضافة إلى مرافق خدمية أساسية مثل المختبرات العلمية، وقاعات الحاسوب، والمكتبات المدرسية، وساحات النشاط الرياضي، وقد صُممت هذه المدارس وفق معايير تهدف إلى تحسين البيئة التعليمية من حيث التهوية والإضاءة والمساحات الداخلية، بما ينسجم مع المتطلبات التربوية الحديثة (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61).

كما اتسمت هذه الأبنية باستخدام مواد بناء حديثة وتقنيات إنشائية تسهم في تسريع عملية الإنجاز وتقليل الكلفة الزمنية، مع مراعاة نسب الأمان والسلامة العامة، وقد ساعد هذا النمط من البناء في تنفيذ عدد كبير من المدارس خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً مقارنة بالمشاريع التقليدية، إلا أنه وجد تفاوت في جودة التنفيذ بين موقع وآخر نتيجة اختلاف الظروف المحلية للبنى التحتية وسلاسل الإمداد والإشراف الميداني (زيدان، 2008: ص88).

ومن الناحية التخطيطية، جرى اعتماد نماذج تصميمية موحدة بهدف تسهيل عمليات الصيانة المستقبلية وتوحيد المعايير التشغيلية داخل المدارس، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة المدرسية وتقليل تكاليف التشغيل، كما تم إدراج مرافق داعمة للعملية التعليمية مثل قاعات متعددة الاستخدام ومناطق إدارية منظمة، الأمر الذي يعكس محاولة لتجاوز النمط التقليدي في البناء المدرسي داخل العراق (الزنفلي، 2010: ص45).

مما يبين أن التوزيع الجغرافي للمدارس الصينية ومواصفاتها الفنية مثلاً خطوة مهمة في معالجة جزء من أزمة الأبنية المدرسية، من خلال استهداف المناطق الأكثر حاجة وتقديم نماذج إنشائية أكثر تطوراً، إلا أن تأثيرها ظل مرتبطاً بمدى قدرة النظام التعليمي على استيعاب النمو السكاني المستمر والحفاظ على استدامة البنية التحتية التعليمية على المدى البعيد.

### المبحث الثالث: دور مشروع المدارس الصينية في مواجهة أزمة الأبنية المدرسية:

يمثل مشروع بناء المدارس الصينية خطوة مهمة في جهود الدولة العراقية لمعالجة أزمة الأبنية المدرسية، إذ لم يقتصر دوره على تشييد مدارس جديدة فحسب، بل أسهم في دعم خطط تطوير البنية التحتية التعليمية ورفع كفاءة المؤسسات التربوية بما ينسجم مع الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة ومتطلبات التنمية المستدامة، وقد استهدف المشروع تقليص حجم العجز في الأبنية المدرسية، وتحسين البيئة التعليمية، وتوفير منشآت حديثة تستوفي المواصفات الفنية والهندسية المعتمدة، بما يسهم في الحد من الاكتظاظ والدوام المزدوج والثلاثي، ومع ذلك واجه تنفيذ المشروع عدداً من التحديات الإدارية والمالية والفنية واللوجستية التي أثرت في وتيرة الإنجاز في بعض المحافظات، الأمر الذي يستدعي تقييماً موضوعياً لنتائجه ومدى قدرته على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، فضلاً عن استشراف دوره المستقبلي في دعم قطاع التربية، وانطلاقاً من ذلك، قُسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ يتناول المطلب الأول إسهام المشروع في تقليص العجز المدرسي، ويبحث المطلب الثاني التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع، في حين يخصص المطلب الثالث لتقييم المشروع وآفاقه المستقبلية في تطوير البنية التحتية التعليمية.

### المطلب الأول: إسهام المشروع في تقليص العجز المدرسي:

مثّل مشروع المدارس الصينية في العراق بعد عام 2003 خطوة استراتيجية مهمة في مسار معالجة أزمة الأبنية المدرسية، إذ جاء استجابة لحجم العجز الكبير الذي تراكم عبر سنوات طويلة نتيجة توقف مشاريع البناء وضعف التمويل وازدياد أعداد الطلبة بشكل متسارع، وقد أسهم هذا المشروع في تقليص جزء من الفجوة بين العرض المدرسي والطلب التعليمي، من خلال إضافة عدد كبير من المدارس الجديدة التي ساعدت على تخفيف الضغط عن الأبنية القائمة، وتقليل الاعتماد على الدوام المزدوج والثلاثي في عدد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

وقد انعكس هذا الإسهام بشكل واضح في المحافظات التي كانت تعاني من اكتظاظ شديد داخل الصفوف، حيث أدت المدارس الجديدة إلى إعادة توزيع الطلبة بشكل أكثر توازناً، وتقليل أعداد الطلبة في الصف الواحد في بعض المناطق، مما ساهم في تحسين نسبي للبيئة التعليمية، كما أن زيادة عدد الأبنية المدرسية أسهمت في تقليل الحاجة إلى استخدام الأبنية المستأجرة وغير المخصصة للتعليم، والتي كانت

تمثل أحد مظاهر الأزمة البنوية في قطاع التعليم (وزارة التربية، 2023: ص19)، ويشير هذا التحسن إلى أن المشروع لم يكن مجرد توسع إنشائي، بل محاولة لإعادة تنظيم الخريطة المدرسية بما يتناسب مع الواقع الديموغرافي.

كما ساهم المشروع في تعزيز قدرة النظام التعليمي على استيعاب الزيادة السنوية في أعداد الطلبة، إذ وفرت المدارس الصينية طاقة استيعابية إضافية ساعدت في الحد من الضغط المتزايد على المدارس القديمة، وقد انعكس ذلك إيجاباً على استقرار العملية التعليمية في عدد من المناطق، من خلال تقليل التحول المستمر بين الدوامات وتحسين انتظام الجداول الدراسية، وهو ما يعد عاملاً مهماً في رفع كفاءة التحصيل الدراسي (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61).

ومن الناحية التخطيطية، أتاح المشروع فرصة لإعادة النظر في توزيع الخدمات التعليمية، حيث ساعدت البيانات الناتجة عن تنفيذ المدارس الجديدة في تحديد المناطق الأكثر احتياجاً، وتوجيه الاستثمارات المستقبلية نحوها بشكل أكثر دقة، كما أسهم في تعزيز مفهوم العدالة في توزيع المؤسسات التعليمية، من خلال التركيز على المناطق المحرومة والمكتظة، ما قلل نسبياً من الفجوة بين الريف والحضر وبين المحافظات المختلفة (زيدان، 2008: ص88).

كما لم يقتصر دوره على زيادة عدد الأبنية فحسب، بل امتد ليؤثر في إعادة تشكيل أولويات التخطيط التربوي داخل العراق، فقد ساعدت التجربة في إبراز أهمية الاعتماد على نماذج بناء معيارية قابلة للتكرار، الأمر الذي منح الجهات التخطيطية قدرة أكبر على تحديد الاحتياجات المستقبلية بشكل أكثر دقة، وتقليل العشوائية في توزيع المشاريع التعليمية (موسى، 2022: ص18).

كما أسهم المشروع في تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة، من خلال توجيه جزء من الاستثمارات نحو المناطق الأكثر تضرراً، وهو ما انعكس في تقليص الفجوة بين المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وتلك الأقل ازدحاماً، هذا التوجه ساعد في تحقيق درجة من التوازن النسبي في توزيع الخدمات التعليمية، وإن كان ذلك بشكل تدريجي وغير مكتمل، لكنه مثل خطوة مهمة نحو معالجة الاختلالات التاريخية في البنية المدرسية (هيئة المستشارين، 2016: ص33).

ومن زاوية أخرى، أتاح المشروع فرصة لتعزيز الوعي المؤسسي بأهمية التخطيط طويل الأمد في قطاع التعليم، حيث أصبح واضحاً أن معالجة العجز لا يمكن أن تعتمد على مشاريع متفرقة، بل تتطلب رؤية شاملة تربط بين النمو السكاني والتوسع في البنية التحتية، وقد انعكس ذلك في تطوير بعض السياسات التعليمية التي بدأت تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى التوسع المستقبلي وليس فقط سد النقص الحالي (زيدان، 2008: ص88).

كما أن المشروع ساهم بشكل غير مباشر في رفع كفاءة التشغيل داخل المدارس المستحدثة، من خلال إدخال نماذج تنظيمية أكثر انضباطاً في توزيع الصفوف وإدارة الدوام، الأمر الذي ساعد في تحسين البيئة التعليمية وتقليل الضغط الإداري على المدارس القديمة، وقد انعكس ذلك على استقرار العملية التعليمية في عدد من المناطق التي كانت تعاني سابقاً من اضطراب كبير في الجداول الدراسية (القاسم، والزبيدي، 2009: ص 61).

ورغم هذا الإسهام الواضح، فإن تقليص العجز ظل جزئياً، إذ لم يتمكن المشروع وحده من مواكبة النمو السكاني المتسارع، أو معالجة التراكم الكبير في النقص الذي استمر لسنوات طويلة، كما أن استمرار التحديات الإدارية والمالية حال دون الوصول إلى الاكتفاء الكامل في عدد الأبنية المدرسية، مما يجعل المشروع جزءاً من حل أوسع وليس حلاً نهائياً، ومع ذلك يبقى أثره ملموساً في تخفيف حدة الأزمة وتحسين الواقع التعليمي في عدد من المناطق التي كانت تعاني من ضغط شديد في الطاقة الاستيعابية.

#### المطلب الثاني: التحديات التي واجهت تنفيذ المشروع:

رغم الأهمية الاستراتيجية لمشروع المدارس الصينية في العراق بعد عام 2003، وما حققه من إسهام نسبي في تقليص العجز في الأبنية المدرسية، إلا أن تنفيذه واجه مجموعة من التحديات التي أثرت في سرعة الإنجاز وكفاءة التوزيع وجودة التنفيذ، فإن هذه التحديات لم تكن تقنية فقط، بل كانت مرتبطة بالبنية الإدارية والاقتصادية والأمنية التي تحكم بيئة تنفيذ المشاريع العامة في العراق خلال مرحلة ما بعد التغيير.

من أبرز هذه التحديات التعقيدات الإدارية والبيروقراطية التي رافقت عمليات تخصيص الأراضي والموافقات الرسمية، إذ تأخر تنفيذ عدد من المدارس بسبب الإجراءات الطويلة المتعلقة بفرز المواقع وتحويلها إلى مشاريع خدمية جاهزة للبناء، وقد أدى ذلك إلى إبطاء وتيرة العمل في بعض المحافظات، رغم توفر التمويل أو جاهزية الشركات المنفذة، كما أن ضعف التنسيق بين الجهات المحلية والوزارات المركزية ساهم في خلق فجوات تنظيمية أثرت في انسيابية التنفيذ (هيئة المستشارين، 2016: ص 33).

كما واجه المشروع تحدياً مهماً يتعلق بالبنية التحتية للمواقع المخصصة للبناء، حيث إن بعض الأراضي لم تكن مجهزة بالخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء وشبكات الصرف الصحي، ما اضطر الجهات المنفذة إلى تأخير العمل أو إضافة مراحل تجهيز إضافية قبل البدء بالبناء الفعلي، وقد انعكس ذلك على الجدول الزمني للمشروع، وأدى إلى تفاوت في نسب الإنجاز بين محافظة وأخرى (وزارة التربية، 2023: ص 19).

ومن التحديات أيضاً الظروف الأمنية غير المستقرة في بعض الفترات والمناطق، والتي أثرت في حركة فرق العمل وسلاسل التوريد والإشراف الميداني، مما أدى إلى توقف مؤقت في بعض المواقع أو تباطؤ

في التنفيذ، كما أن اختلاف مستويات الاستقرار بين المحافظات جعل تنفيذ المشروع غير متوازن من حيث السرعة والإنجاز، وهو ما أوجد تفاوتاً في الاستفادة من المشروع على المستوى الوطني. ويضاف إلى ذلك التحديات المالية والإدارية المرتبطة بإدارة العقود ومتابعة الدفعات والتدقيق، حيث واجهت بعض مراحل التنفيذ تأخيراً في الإجراءات المالية أو اختلافات في التفسير الإداري للعقود، الأمر الذي أثر في استمرارية العمل في بعض المشاريع، كما أن تعدد الجهات الرقابية وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات ساهم في إبطاء بعض القرارات التنفيذية (القاسم، والزبيدي، 2009: ص 61). ومن ناحية أخرى برزت تحديات تتعلق بالمعايير الفنية والتطبيق العملي، إذ واجهت بعض المدارس مشكلات في مطابقة الواقع الميداني مع التصاميم النموذجية، نتيجة اختلاف طبيعة الأراضي أو ظروف التنفيذ المحلية، مما تطلب تعديلات أثناء البناء، كما أن الحاجة إلى تدريب الكوادر المحلية على إدارة وصيانة هذه الأبنية الحديثة شكّلت تحدياً إضافياً لضمان استدامة المشروع. مما يبين أن هذه التحديات مجتمعة لم توقف المشروع، لكنها أثرت في كفاءته الزمنية والتنفيذية، وجعلت أثره تدريجياً بدل أن يكون شاملاً وسريعاً، ومع ذلك ظل المشروع يمثل تجربة مهمة في التعاون الدولي لمعالجة أزمة بنوية في قطاع التعليم، رغم ما رافقه من صعوبات واقعية في بيئة تنفيذ معقدة.

### المطلب الثالث: تقييم المشروع وآفاقه المستقبلية في تطوير البنية التحتية التعليمية:

يمثل مشروع المدارس الصينية في العراق تجربة تنموية بارزة في مجال معالجة أزمة الأبنية المدرسية التي تفاقمت بعد عام 2003، إذ جاء استجابة لحاجة ملحة فرضتها الزيادة السكانية الكبيرة، وتراجع القدرة الاستيعابية للمدارس، وتراكم العجز في البنية التحتية التعليمية، ومن خلال تتبع مسار المشروع يمكن القول إنه حقق نتائج ملموسة في تخفيف حدة الأزمة، إلا أن تقييمه يتطلب النظر إليه ضمن سياق أوسع يرتبط بطبيعة النظام التعليمي والتحديات الهيكلية التي يواجهها.

من الناحية الإيجابية، أسهم المشروع في تعزيز الطاقة الاستيعابية للمدارس، وتقليل الاعتماد على الأبنية غير النظامية، والحد نسبياً من ظاهرة الدوام المزدوج والثلاثي في عدد من المناطق، كما ساعد في تحسين البيئة التعليمية عبر توفير مبانٍ حديثة نسبياً تتضمن صفوفاً منظمة ومرافق خدمية أساسية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على انتظام الدوام واستقرار العملية التعليمية (هياة المستشارين، 2016: ص 33)، كذلك ساهم في إعادة توزيع الضغط السكاني على المدارس داخل المحافظات، بما يقلل من الاكتظاظ في بعض المناطق ذات الكثافة العالية (وزارة التربية، 2023: ص 19).

ومع ذلك، فإن تقييم المشروع يكشف أيضاً عن حدود تأثيره، إذ لم يتمكن من إنهاء أزمة العجز في الأبنية المدرسية بشكل كامل، بسبب اتساع الفجوة بين النمو السكاني السريع ومعدلات بناء المدارس،

كما أن استمرار التحديات الإدارية والمالية، وضعف الصيانة الدورية في بعض المواقع، أثر في استدامة بعض الإنجازات، ويُضاف إلى ذلك أن المشروع لم يكن جزءاً من خطة شاملة لإعادة هيكلة قطاع التعليم، بل جاء ضمن سلسلة تدخلات تهدف إلى معالجة جانب محدد من الأزمة (القاسم، والزبيدي، 2009: ص61).

أما من حيث الآفاق المستقبلية، فإن تطوير البنية التحتية التعليمية في العراق يتطلب الانتقال من الحلول الجزئية إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، القائم على ربط النمو السكاني بالتوسع في بناء المدارس بشكل دوري ومنظم، كما يتطلب تعزيز الشراكات الدولية، مع تطوير القدرات المحلية في التخطيط والتنفيذ والصيانة، لضمان استدامة المشاريع وتقليل الاعتماد الخارجي، ويمكن أن يشكل مشروع المدارس الصينية قاعدة انطلاق لتجارب لاحقة أكثر تكاملاً إذا ما تم توظيفه ضمن رؤية وطنية شاملة لإصلاح قطاع التعليم.

كما أن تحسين جودة البنية التحتية التعليمية مستقبلاً يرتبط بتطوير نظم إدارة المشاريع التربوية، وتفعيل الرقابة الفنية، وتبني معايير بناء حديثة تراعي التغيرات المناخية والديموغرافية، إلى جانب الاستثمار في الصيانة الوقائية لضمان استمرار فاعلية الأبنية المدرسية على المدى الطويل (زيدان، 2008: ص88)، ويعد إدماج التكنولوجيا في إدارة المدارس وتخطيطها أحد الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاستخدام وتقليل الهدر في الموارد.

مما يبين أن مشروع المدارس الصينية يمثل خطوة مهمة في مسار معالجة أزمة تاريخية معقدة، لكنه لا يزال بحاجة إلى استكمال ضمن رؤية إصلاحية شاملة للبنية التحتية التعليمية في العراق، بحيث يتحول من حل إسعافي إلى جزء من منظومة مستدامة قادرة على تلبية احتياجات التعليم في الحاضر والمستقبل.

#### الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن أزمة الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003 لم تكن أزمة ظرفية أو محدودة، بل هي أزمة بنيوية تراكمت عبر سنوات نتيجة تداخل عوامل سياسية واقتصادية وإدارية وديموغرافية، فقد ظهر أن التوسع السكاني السريع، مقابل ضعف التخطيط الاستراتيجي وتراجع الاستثمارات في قطاع التعليم، أدى إلى فجوة كبيرة بين عدد المدارس المتاحة وحجم الطلب المتزايد على التعليم، كما أن الاعتماد على حلول مؤقتة مثل الدوام المزدوج والثلاثي، واستخدام أبنية غير مخصصة للتعليم، ساهم في تعميق المشكلة بدل معالجتها، وفي المقابل برزت محاولات متعددة لمعالجة الأزمة، كان من أبرزها مشروع بناء المدارس الصينية الذي أسهم في تخفيف جزء من الضغط، لكنه لم يتمكن من إنهاء العجز بشكل كامل بسبب اتساع نطاق الأزمة وتشابك أسبابها.

وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن معالجة أزمة البنية التحتية التعليمية تتطلب رؤية استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول الجزئية إلى التخطيط بعيد المدى، يقوم على التوازن بين النمو السكاني والطاقة الاستيعابية للمدارس، مع تعزيز كفاءة الإدارة التربوية وتطوير آليات التنفيذ والرقابة، كما أن التجربة أثبتت أهمية الشراكات الدولية في دعم قطاع التعليم، لكنها في الوقت نفسه أكدت أن نجاح هذه المشاريع يعتمد على وجود إدارة وطنية قادرة على التخطيط المستدام والصيانة والمتابعة، وبذلك فإن مشروع المدارس الصينية يمثل خطوة مهمة في مسار الإصلاح التعليمي، إلا أن استدامة أثره مرهونة بإصلاحات أوسع في البنية المؤسسية لقطاع التعليم ككل.

#### النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن أزمة الأبنية المدرسية في العراق بعد عام 2003 تعد أزمة بنيوية تراكمت نتيجة ضعف التخطيط التربوي، وتزايد الطلب على التعليم، وعدم التناسب بين النمو السكاني وعدد المدارس المتاحة، مما أدى إلى فجوة كبيرة في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية.
2. بينت النتائج أن الاعتماد على الحلول المؤقتة مثل الدوام المزدوج والثلاثي واستخدام الأبنية غير المخصصة للتعليم أسهم في تراجع جودة البيئة التعليمية، وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلبة، مع زيادة الضغط على الإدارات المدرسية.
3. كشفت الدراسة أن مشروع المدارس الصينية أسهم بشكل ملموس في تقليص جزء من العجز في الأبنية المدرسية، وساعد في تخفيف الاكتظاظ في عدد من المناطق، وتحسين البيئة التعليمية نسبياً من خلال توفير مدارس حديثة التصميم.
4. توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ المشروع واجه تحديات إدارية ومالية وبيروقراطية وأمنية، أثرت في سرعة الإنجاز وتفاوت توزيع الاستفادة بين المحافظات، مما حدّ من فعاليته الشاملة على المستوى الوطني.
5. أظهرت النتائج أن معالجة أزمة الأبنية المدرسية تتطلب رؤية استراتيجية متكاملة طويلة الأمد، تعتمد على التخطيط المستدام، وتوسيع الشراكات، وتحسين كفاءة الإدارة التربوية لضمان استمرارية التطوير في قطاع التعليم.

#### التوصيات:

1. ضرورة إعداد خطة وطنية استراتيجية طويلة المدى لبناء المدارس في العراق، تربط بين النمو السكاني والتوسع في البنية التحتية التعليمية بشكل دوري ومنظم، لتجنب تراكم العجز مستقبلاً.

2. تعزيز كفاءة التخطيط والإدارة في وزارة التربية والجهات ذات العلاقة، من خلال تطوير آليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية وتقليل التعقيدات الإدارية والبيروقراطية في تنفيذ المشاريع التعليمية.
3. زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم، مع تنويع مصادر التمويل عبر إشراك القطاع الخاص والشركات الدولية، لضمان تسريع بناء المدارس وتحسين جودتها.
4. الاهتمام ببرامج الصيانة الدورية للأبنية المدرسية القائمة، لضمان استدامتها وتقليل خروجها عن الخدمة، بما يسهم في الحفاظ على الطاقة الاستيعابية المتاحة.
5. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، ومنها التجربة الصينية في بناء المدارس، مع تطوير آليات الإشراف المحلي لضمان جودة التنفيذ وتكييف المشاريع مع الاحتياجات البيئية والتعليمية داخل العراق.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- ابتسام ناصر بن هويل، وعبير مبارك العنادي. (2015). تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 4(2).
- أحمد محمود الزنفلي. (2010). الأبنية المدرسية وكفاءة النظام التعليمي. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- أنجود شحادة بلواني. (2008). دور الإدارة المدرسية في تنمية الإبداع في المدارس الحكومية في محافظات شمال فلسطين ومعيقاتها من وجهة نظر مديريها (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- بديع محمود مبارك القاسم، ومحمود عبد الكريم جاسم الزبيدي. (2009). الإشراف التربوي والاختصاصي في العراق: الواقع والآفاق. مجلة دراسات تربوية، (5).
- بلقيس غالب الشرعي. (ب.ت.). دراسة تقييمية لبرنامج إعداد المعلم بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس وفق متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.
- حسن شحاتة. (2003). مفاهيم جديدة لتطوير التعليم في الوطن العربي (ط2). مكتبة الدار العربية للكتاب.
- رئاسة مجلس الوزراء – هيئة المستشارين. (2016). النهوض بقطاع التربية في العراق. بغداد.
- عبد الله حسن محمد. (د.ت.). اتجاهات حديثة في إعداد المعلم. مكتب نور الحسن.
- العجيلي حامد شقوت ياسين. (2005). المشكلات التي تواجه المشرف التربوي والإداري للمرحلة الابتدائية في محافظة بغداد (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية التربية.

- فراس جاسم موسى. (2016). التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق: الحاضر والمأمول (بحث غير منشور). مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم البحوث.
- فراس جاسم موسى. (2022). مشروع بناء الألف مدرسة في العراق: المعايير والنتائج (ورقة إحاطة غير منشورة). الأمانة العامة لمجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم البحوث، بغداد.
- فراس جاسم، وقاسم إسماعيل. (2019). نقص الأبنية المدرسية في العراق: مشكلة... وحلول (بحث غير منشور). الأمانة العامة لمجلس النواب، دائرة البحوث والدراسات النيابية، قسم البحوث.
- ماثيو ليتمان. (1998). المدرسة وتربية الفكر (ترجمة إبراهيم يحيى الشهاب). منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- مجلس النواب العراقي - الدائرة الإعلامية. (2023). النظام الداخلي لمجلس النواب (ط9).
- محمد مصطفى زيدان. (2008). عوامل الكفاية الإنتاجية في التربية. دار ومكتبة الهلال.
- منار محمد بغدادى. (2008). اختيار المعلمين وتوظيفهم في ضوء تجارب بعض الدول. المكتب الجامعي الحديث.
- وزارة التربية العراقية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء. (2023). التقرير الإحصائي السنوي للوزارة.